

تفسير البحر المحيط

. @ 325 @

وقيل : أذلهم . وقال الشاعر : % (وأركستني عن طريق الهدى % .
وصيرتني مثلاً للعدا .
%)

وقيل : نكسه . قاله الزجاج قال : % (ركسوا في فتنة مظلمة % .
كسواد الليل يتلوها فتن .
%)

الدية : ما غرم في القتل من المال ، وكان لها في الجاهلية أحكام ومقادير ، ولها في
الشرع أحكام ومقادير ، سيأتي ذكر شيء منها . وأصلها : مصدر أطلق على المال المذكور ،
وتقول : منه ودي ، يدي ، وديا ودية . كما تقول : وشى يشي ، وشيا وشية ، ومثاله من صحيح
اللام : زنة وعدة . .

التمد والعمد : القصد إلى الشيء { اللَّاهُ لَا إِلَاهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ }
إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ { قال مقاتل : نزلت فيمن شك في البعث ،
فاقسم أن ليبعثه . ومناسبتها لما قبلها ظاهرة وهي : أنه تعالى لما ذكر أن الله كان على
كل شيء حسيباً ، تلاه بالاعلام بوحدانية الله تعالى والحشر والبعث من القبور للحساب .
ويحتمل أن يكون لا إله إلا هو خبر عن الله ، ويحتمل أن يكون جملة اعتراض ، والخبر الجملة
المقسم عليها ، وحذف هنا القسم للعلم به . وإلى إما على بابها ومعناها : من الغاية ،
ويكون الجمع في القبور ، أو يضمن معنى : ليجمعنكم معنى : ليحشرنكم ، فيعدي بإلى . قيل
: أو تكون إلى بمعنى في ، كما أولوه في قول النابغة : % (فلا تتركني بالوعيد كأنني % .
إلى الناس مطلقاً به القار أجرب .
%)

أي : في الناس . وقيل : إلى بمعنى مع . والقيامة والقيام بمعنى واحد ، كالطالبة والطلاب
قيل : ودخلت الهاء للمبالغة لشدة ما يقع فيه من الهول ، وسمي بذلك إما لقيامهم من
القبور ، أو لقيامهم للحساب . قال تعالى : { يَوْمَ يَنْفُخُ النُّفُوسُ لِلرَّبِّ
الْعَالَمِينَ } ولما كان الحشر جائزاً بالعقل ، واجباً بالسمع ، أكدته بالقسم قبله
وبالجملة بعده من قوله : لا ريب فيه . واحتمل الضمير في فيه أن يعود إلى اليوم ، وهو
الظاهر . وأن يعود على المصدر المفهوم من قوله تعالى : ليجمعنكم . وتقدم تفسير لا ريب

فيه في أول البقرة . .

{ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا } . هذا استفهام معناه النفي ، التقدير : لا أحد أصدق من الله حديثاً . وفسر الحديث بالخبر أو بالوعد قولان ، والأظهر هنا الخبر . قال ابن عطية : وذلك أن دخول الكذب في حديث البشر إنما علتة الخوف أو الرجاء أو سوء السجية ، وهذه منفية في حق الله تعالى ، والصدق في حقيقته أن يكون ما يجري على لسان المخبر موافقاً لما في قلبه ، والأمر المخير عنه في وجوده انتهى . وقال الماتريدي : أي إنكم تقبلون حديث بعضكم من بعض مع احتمال صدقه وكذبه ، فإن تقبلوا حديث من يستحيل عليه الكذب في كل ما أخبركم به من طريق الأولى . وطول الزمخشري هنا إشعاراً بمذهبه فقال : لا يجوز عليه الكذب ، وذلك أن الكذب مستقبل بصارف عن الإقدام عليه وهو قبحه الذي هو كونه كذاباً وإخباراً عن الشيء بخلاف ما هو عليه ، فمن كذب لم يكذب إلا لأنه محتاج إلى أن يكذب ، ليجرّ منفعة ، أو يدفع مضرة ، أو هو غني عنه ، إلا أنه يجهل غناه ، أو هو جاهل بقبحه ، أو هو سفيه لا يفرق بين الصدق والكذب في أخباره ، ولا يبالي بأتهما نطق ، وربما كان الكذب أحلى على حنكه من الصدق . وعن بعض السفهاء : أنه عوتب على الكذب فقال : لو غرغرت لهراتك به ، ما فارقته . وقيل لكذاب : هل صدقت قط ؟ فقال : لولا أنني صادق في قولي لا ، لقلتها . فكان الحكيم الغني الذي لا تجوز عليه الحاجات ، العالم بكل معلوم ، منزهاً عنه كما هو منزّه عن سائر القبائح انتهى . وكلامه تكثير لا يليق بكتابه ، فإنه مختصر في التفسير .